اسم المصدر : الاقتصادية
التاريخ: 28-05-2011 رقم العدد: 6438 رقم الصفحة: 5 مسلسل: 15 رقم القصاصة: 1

6 آلاف مكتب استشاري وطني تتقاسم 10% من حصة السوق .. و90% من نصيب الأجانب

PRINTED FROM

اسم المصدر : الاقتصادية

التاريخ: 28-05-2011 رقم العدد: 6438 رقم الصفحة: 5 مسلسل: 15 رقم القصاصة: 2

عبد العزيز الفكي من الدمام

يصارع أكثر من ستة آلاف مكتب استشاري سعودي مرخص، من أجل رفع حصصها في سوق الاستشارات بمختلف أشكالها في المملكة، بعد سيطرة تامة فرضتها مكاتب الاستشارات الأجنبية، جعلتها تستحوذ على نحو 90 في المائة من حصة السوق المحلية، لتترك بذلك فتات حصة السوق للمكاتب الوطنية.

سيطرة المكاتب الاستشارية الأجنبية، التي لا يتجاوز عددها أصابع اليد- حسب إفادة سعوديين يعملون في هذا المجال - جاءت نتيجة لعدة عوائق حالت دون تطوير ونمو المكاتب الوطنية، في ظل توجه المملكة لطرح مزيد من المشاريع الصناعية والعقارية التي أعلن عنها أخيرا، والتي تحتاج للاستعانة بمكاتب استشارت متعددة الأنشطة قبل البدء في تنفيذها.

وقال عدد من أصحاب المكاتب الاستشارية السعودية لـ "الاقتصادية" إن مجموعة عوائق تقف حائلا دون تطوير ونمو أنشطتهم، بالتالي عدم قدرتهم على استقطاع حصة مقدرة من السوق المحلية التي تهيمن عليها المكاتب الأجنبية، التي تحظى بدعم وثقة قطاعات حكومية تمويلية راغبة في الاستفادة من خدماتها، مما يرجح كفتها لنيل موافقة هذه القطاعات لإعداد دراسات واستشارات مشاريعها المستقبلية المراد تنفيذها.

السويلم: نحن في حاجة إعادة النظر في قوانين وأنظمة نشاط المكاتب

المسلم: منافسة غير عادلة بل في كثير من الأحيان غير نظامية

القرعاوي: المكاتب الأجنبية تعمل على توفير المنتج الأجنبي وتفضيله على الوطني

الغرابي: الأنظمة الحالية لا تشجع على خلق التحالفات والاندماجات

اسم المصدر : الاقتصادية

التاريخ: 28-05-2011 رقم العدد: 6438 رقم الصفحة: 5 مسلسل: 15 رقم القصاصة: 3

عوائق تضعف المساهمة

وتتلخص العوائق، حسب رأي أصحاب المكاتب الاستشارية، في انعدام الثقة لدى القطاعات الحكومية بالمكاتب الوطنية، جعلها تلجأ للاستعانة بالمكاتب الأجنبية، التي تحظى بدعم كبير من قبل هذه القطاعات ومؤسسات التمويل، كما أن الأخيرة لم تلزم بشرط إعداد الدراسات الاقتصادية والصناعية من قبل مكاتب مرخصة، إضافة إلى نظام المشتريات الحكومية "الجديد" الذي اشترط أن تقوم المكاتب الوطنية بتقديم الضمانات البنكية الابتدائية والنهائية، مما يثقل كواهلها ويقلل من حجم مساهمتها في الأعمال الاستشارية الحكومية، كما أن هناك عائقا يحول دون تحقيق اندماجات بين المكاتب الوطنية، حيث إن النظام المعمول به في المملكة لا يسمح بتكوين شركات استشارية متنوعة التخصصات، وهو وضع معمول به في جميع الدول، مما أدى إلى بقاء الكيانات الاستشارية الوطنية صغيرة وضعيفة التكوين.

ويؤكد الاستشاريون السعوديون أن هذه العوائق، جعلت نشاطهم يواجه منافسة غير عادلة مع نظائرهم من المكاتب الأجنبية التي باتت تستحوذ على 90 في المائة من حصة السوق المحلية، الأمر الذي نتج عنه خلل واضح في توزيع الفرص بين الطرفين، حيث يفضل عدد من القطاعات الحكومية التعامل مع المكاتب الأجنبية.

إعادة النظر في القوانين

يرى الدكتور توفيق السويلم مدير مركز الخليج للاستشارات الاقتصادية والصناعية أن عددا كبيرا من مكاتب الاستشارات الأجنبية العاملة في المملكة اتخذ من السوق المحلية نقطة انطلاق للأسواق الخليجية الأخرى، في حين كان من المفترض أن يكون ذلك من نصيب مكاتب الاستشارات الوطنية أو الخليجية الأخرى، مؤكدا أن تطوير أداء ونشاط المكاتب الوطنية لن يتحقق إلا في حال إعادة الجهات المعنية في المملكة النظر في القوانين التي تنظم نشاط هذه المكاتب، بحيث يتاح لها فرص الاندماج فيما بينها، ليكون بمقدورها منافسة المكاتب الأجنبية محليا وإقليميا، داعيا في الوقت ذاته أصحاب مكاتب الاستشارات الوطنية الابتعاد قدر الإمكان عن العمل بشكل أحادي.

منافسة غير عادية

أما محمد بن علي المسلم، مدير مركز دار المسك للاستشارات الاقتصادية والإدارية فيقول لـ "الاقتصادية" إن المكاتب الاستشارية الوطنية المرخصة التي يقدر عددها بنحو ستة آلاف مكتب، تواجه منافسة غير عادلة مع جهات استشارية حكومية تمول من قبل الدولة كالجامعات مثلا، التي تمنح الاستشارات مبالغ كبيرة، في وقت لا تتيح للمكاتب الاستشارية المرخصة من وزارة التجارة والصناعة فرصة إعداد هذه الدراسات، كما أن مكاتب الاستشارات الأجنبية يتاح لها فرصة الحصول على المعلومات مجانا في، حين أن هذه الفرصة غير متاحة للمكاتب الخاصة للحصول عليها، كما أن الرواتب مدفوعة من جهات حكومية وغيرها من التكاليف.

ويشير المسلم إلى وجود منافسة غير عادلة، بل في كثير من الأحيان غير نظامية، وذلك بدعوة شركات استشارية أجنبية غير مرخصة أو ليس لديها وجود دائم في المملكة، وهي شركات معروفة وعددها لا يتجاوز عدد أصابع اليد، لتعطي استشارات لا يدعى لها الاستشاري الوطني، مبينا أن هذه الشركات الأجنبية غير ملزمة بتحقيق نسب سعودة محددة وغير ملزمة أيضا بالشروط المفروضة على المكاتب الوطنية.

ويضيف أن الشركات الأجنبية متعددة الأغراض، في وقت لا يتاح للاستشاريين الوطنيين تكوين شركات استشارية متعددة الأغراض ــ حسب نظام الشركات المهنية في المملكة، وهذه الشركات رغم قلة عددها إلا أنها تسيطر على 90 في المائة من حصة العمل الاستشاري في المملكة الذي يقدر بأكثر من ألفي مليار ريال، بل إن هناك جهات حكومية لا تتعامل مع المكاتب الاستشارية الوطنية مخالفين بذلك أنظمة المشتريات الحكومية، حيث تنص المادة الخامسة على أن تكون الأولوية في التعامل للمصنوعات والمنتجات والخدمات الوطنية وما عومل معاملتها.

هيئات مستقلة

يؤكد المسلم أن المكاتب الاستشارية الوطنية لديها إمكانات كبيرة، ولكنها معطلة ولا تستطيع المساهمة في تنفيذ المشاريع الاقتصادية التي أعلن الملك عبد الله بن عبد العزيز عنها أخيرا.

ويضيف المسلم أنه مع هذا الوضع، يصعب تطوير مهنة الاستشارات الوطنية إلا بوجود نظام للأعمال الاستشارية أو إنشاء جمعيات أو هيئات مستقلة لها على نمط هيئة المحاسبين وهيئة المهندسين ينظم أعمال الاستشارات الوطنية والأجنبية في المملكة وأن تطبق الأنظمة ذات العلاقة بالتعاون مع الحكومة مثل نظام المشتريات، وأن تكون هناك شفافية فيما يتعلق بجميع المناقصات الحكومية، مؤكدا أنه إذا لم يتح للمكاتب الاستشارية الوطنية العمل بشفافية وتخصيص ما لا يقل عن 30 المائة من الأعمال

اسم المصدر : الاقتصادية

التاريخ: 28-2011-05 رقم العدد: 6438 رقم الصفحة: 5 مسلسل: 15 رقم القصاصة: 4

التي تمنح للشركات الدولية لها، مع تطبيق أنظمة الترخيص عليها، فإنه لن يكون بمقدور المكاتب الاستشارية الوطنية التطور وتنمية أعمالها. وأبان أن هناك دولا تشترط إذا تمت الاستعانة باستشاري أجنبي أن يكون تحت مظلة استشاري وطني، ولكن في المملكة فإن الشركات الاستشارية الأجنبية لا ترغب في التعاون مع الاستشاري الوطني، لأنها - حسبما تذكره دائماً - تستطيع العمل في المملكة من دون الحاجة لوجودها بشكل دائم أو حصولها على ترخيص. وقال المسلم "لا ننسى أيضا أهمية دور البنوك والمؤسسات المالية الحكومية، التي تقبل أي دراسات من أي كان سواء من فرد أجنبي أو شركة أجنبية أو غير مرخصة، وهذا أكبر المعوقات للاستشاري الوطني".

ويضيف المسلم أن الأنظمة الحالية تقف عائقا أمام تكوين تحالفات بين الاستشاريين الوطنية، حيث لا تتيح لها فرصة تأسيس كيانات استشارية كبيرة أسوة بالدولية التي تسيطر على السوق المحلية، فنظام الشركات المهنية يشترط أن يكون نوع الشركة تضامني، والثاني عدم تعدد الأغراض، بينما الشركات الاستشارية الأجنبية العاملة في المملكة متعددة الأغراض، بل إن بعضها شركات مساهمة والمساهمون فيها مهنيون ومستثمرون.

توقف المشاريع

من جانبه، يشير ناصر القرعاوي-اقتصادي سعودي-إلى أن مكاتب الاستشارات الأجنبية توكل إليها مهمة إعداد تصاميم المشاريع الضخمة العائدة لعدد من القطاعات الحكومية، مما مكنها من السيطرة على 90 في المائة من عقود الإنشاءات في المملكة، في حين أن المكاتب الوطنية لا تستحوذ سوى 10 في المائة من حصة السوق، مؤكدا أن هذه النسبة، لا تشمل بالطبع، المشاريع الضخمة، وربما يعود السبب في ذلك، للتجاهل التام الذي ظلت تمارسه بعض القطاعات الحكومية تجاه المكاتب الوطنية، وتستقطب بشكل دائم المكاتب الأجنبية التي لا تراعي المصالح الاقتصادية المحلية، والدليل على ذلك هناك كثير من المشاريع الاقتصادية توقفت نتيجة سوء إعداد الدراسات والاستشارات من قبل هذه المكاتب الأجنبية التي تحاول نقل تجربتها في بلدانها إلى المملكة، على الرغم من اختلاف البيئة الاستثمارية، لذا نجد أن كثيرا من المشاريع المتوقفة قامت على فرضيات غير حقيقية وغير مطابقة للواقع المحلي.

ويرى القرعاوي أن الجهات المعنية عليها أن تخضع الدراسات والاستشارات التي تعدها مكاتب الاستشارات الأجنبية للتقييم والمراجعة، وأن يتاح المجال أمام مكاتب الاستشارات الوطنية للمنافسة العادلة مع المكاتب الأجنبية. وعلى الشركات المحلية التي تقوم بتنفيذ مشاريع صناعية وخدمية ضخمة أن تستعين بالمكاتب الوطنية بدلا من اعتمادها الكلي على المكاتب الأجنبية التي تحرص بدورها على توفير المنتج الأجنبي وتفضيله على المنتج الوطني، بالرغم من أن المصانع السعودية تصدر أكثر من 40 في المائة من إنتاجها للأسواق العالمية، مما يعني أن المنتج المحلي يتمتع بجودة عالية وقدرة تنافسية عالمية، لذا يجب أن يفتح المجال أمام مكاتب الاستشارات الوطنية لتوطين المنتج المحلي والتصدي لسياسة الاحتكار التي تنتهجها المكاتب الأجنبية.

أنظمة غير مشجعة

في المقابل، عدد سعود محمد الغرابي مدير مكتب الغرابي للدراسات الصناعية والاقتصادية، العوائق والمشكلات التي تحد من تطوير ونمو نشاط المكاتب الاستشارية الوطنية، التي من أبرزها انخفاض مستوى ثقة القطاعات الحكومية بالمستشار الوطني، توجه الجهات الحكومية في الغالب إلى الاستعانة بمكاتب وشركات أجنبية لتنفيذ أعمالها، عدم التزام جهات التمويل الحكومية بشرط إعداد الدراسات الاقتصادية والصناعية من قبل مكاتب مرخصة، مما أتاح الفرصة لبعض المستثمرين لتكليف أشخاص غير مرخص لهم بإعداد هذه الدراسات، كما أن اشتراط نظام المشتريات الحكومية "الجديد" أن تقوم المكاتب الاستشارية الوطنية بتقديم الضمانات البنكية الابتدائية والنهائية، مما يثقل كواهل تلك المكاتب ويقلل من حجم مساهمتها في الأعمال الاستشارية الحكومية لعدم توافر السيولة الكافية لتقديم تلك الضمانات، إضافة إلى عدم السماح بتكوين شركات استشارية متنوعة التخصصات، وهو الوضع السائد في جميع الدول، مما أدى إلى بقاء الكيانات الاستشارية الوطنية صغيرة وضعيفة التكوين.

وخالف الغرابي هنا ما أشار إليه كل من المسلم والقرعاوي بأن حصة المكاتب الوطنية من السوق المحلية تقدر بـ 10 في المائة، مؤكدا أنها لا تزيد على 5 في المائة، ناهيك عن حصة المكتب الواحد من هذه السوق، مشيرا إلى أن من المفترض أن يكون للمكاتب الوطنية النصيب الأكبر من سوق الاستشارات في ظل المرحلة التنموية الحالية والمشروعات الاقتصادية التي أعلن عنها خادم الحرمين الشريفين، بحيث لن تكون مساهمتها فاعلة ما لم تتم إزالة كافة المعوقات التي تواجهها. وبين الغرابي أن الأنظمة الحالية لا تشجع على خلق تحالفات واندماجات بين المكاتب الوطنية في تخصصات مختلفة، وهو ما يطالب به الاستشاريون الوطنيون منذ فترة- حسب ما هو مطبق في معظم دول العالم.

اسم المصدر : الاقتصادية

التاريخ: 28-05-2011 رقم العدد: 6438 رقم الصفحة: 5 مسلسل: 15 رقم القصاصة: 5

PRESSDISPLAY
aelewa@live.com

يشير اقتصاديون إلى أن مكاتب الاستشارات الأجنبية توكل إليها مهمة إعداد تصاميم المشاريع الضخمة العائدة لعدد من القطاعات الحكومية.